الأنباء
الخميس 8 يناير 2015

الباكر: صرفنا النظر عن تخصيص الشركة لمدة 10 سنوات

«القطرية» تتسلم أولى طائرات A350 XWB

أكبر الباكر متوسطا ديديه افرارد وايريك شولز

الدوحة ـ محمود الموسوي

احتفلت الخطوط الجوية القطرية صباح امس في مبنى البريميم في مطار الدوحة الدولي بتسلم اول طائرة ايرباص من النوع A350 XWB، بحضور اكثر من 150 صحافيا واعلاميا من جميع انحاء العالم، لمشاهدة اولى طائرات «القطرية» من هذا الطراز.

وبهذه المناسبة، اعلن الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية اكبر الباكر عن بدء تشغيل طائرات A350، مبينا ان «القطرية» هي الشركة الوحيدة في العالم التي ستشغل هذه الطائرات في المستقبل القريب. لافتا الى ان الشركة ساهمت بشكل كبير في التصميم الحديث العالي المستوى لهذه الطائرة بالشراكة مع شركة ايرباص المصنعة لها وشركة رولزرويس المصنعة لمحرك الطائرة.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي للخطوط القطرية بحضور النائب التنفيذي لرئيس قسم البرامج في شرك ايرباص ديديه افرارد، ورئيس وحدة المحركات المدنية الكبيرة في شركة رولز رويس ايريك شولز.

وردا على أسئلة الصحافيين، قال الباكر إن الخطوط الجوية القطرية لديها أسعار تنافسية في دول الخليج والدول المجاورة، حيث إن أسعارها تنخفض عن أسعار الخطوط الأخرى 10٪ حتى تكسب أكبر عدد من العملاء، ولذلك تجد أن الخطوط الأخرى تخفض أسعارها بعض الشيء هنا في قطر وتبقى المنافسة مستمرة وعلى العميل أن يختار ما يناسبه لكن القطرية تحظى بإعجاب الجميع داخل قطر وخارجها. مؤكدا ان القطرية لا تتحكم بالاسعار وانما تتحدد حسب شروط السوق. مشيرا الى ان انخفاض اسعار النفط لا يؤثر على انخفاض اسعار التذاكر. معللا ان النفط يشكل عاملا من العوامل المؤثرة في سوق الطيران.

وحول الحوادث الاخيرة للطائرات في شرق آسيا ومدى اتخاذ القطرية للاجراءات التي تمنع ذلك، اكد الباكر انه لا يوجد اي رئيس تنفيذي لشركات الطيران يجزم بعدم تعرض طائراتها للحوادث، ولكن استطيع ان اؤكد ان القطرية من خلال تدريب طياريها وكل الطواقم تعمل على تفادي تلك الحوادث والتعامل معها باحترافية عالية.

وأوضح الباكر اهمية السوق السعودية التي تحتاج الى اعداد كبيرة من الطائرات وخصوصا في موسم الحج. كاشفا ان الخطوط القطرية لديها مركز ضخم لتدريب الطيارين والمضيفين والموظفين.

وقال الباكر ان القطرية بحاجة الى اعداد كبيرة من الطيارين في المستقبل مع تسلم الشركة لطائراتها التي ستبلغ حسب الخطة 340 طائرة بمبلغ اجمالي يبلغ 70 مليار دولار. مضيفا ان المسؤولين في الشركة صرفوا النظر عن تخصيص القطرية لمدة 10 سنوات، وسيعملون خلالها على تطوير الخطط التسويقية.

وزاد الباكر: «لقد قمنا بالاستثمار بشكل مطرد في البنية التحتية ولكي نبقى في المقدمة لمجاراة أحدث التطورات في قطاع الطيران العالمي، حيث يعد مطار حمد الدولي والذي تم تصميمه ليستوعب الطائرات الحديثة مثل طائرات ايرباص A350 من أوائل المطارات في العالم والذي تم إنشاؤه لملاءمة حاجات شركات الطيران كافة».

وقال الباكر ان الخطوط الجوية القطرية قامت بطلب شراء 80 طائرة من عائلة الايرباص A350 خاصة النماذج الأكبر حجما مثل 900ـA350 و1000ـA350 لتلائم متطلبات مسافري الخطوط الجوية القطرية.

وتعد عائلة الايرباص A350 من الطائرات ذات الجسم العريض التي صممت لتوفر في الوقود والتكلفة ولتحافظ على البيئة أثناء الرحلات المتوسطة والقصيرة. وتوفر هذه الطائرات ما يصل إلى 25٪ من كمية الوقود. كما أن 70٪ من جسم الطائرة قد صمم من التيتانيوم والالمونيوم والمكونات الأخرى (بنسبة 53٪). كما أن جسم الطائرة الرئيسي (بدون المحركات والأجنحة) تم صناعته من الألياف الكربونية بالكامل مما يقلل من استهلاك الوقود ويسهل من عمليات الصيانة للطائرة.

وتضم الطائرة درجتين على متنها: رجال الاعمال المؤلفة من 36 مقعدا موزعة كالتالي 1ـ2ـ1، والدرجة السياحية المؤلفة من 247 مقعدا والموزعة كالتالي 3ـ3ـ3 وتمتاز مقاعد درجة رجال الاعمال بإمكانية تحويلها الى اسرة مسطحة بالكامل واحتوائها شاشة تلفزيونية بحجم 17 بوصة، اما مقاعد الدرجة السياحية فتبلغ المسافة بين المقعد والآخر حوالي 80 سم، وتضم كل واحدة منها شاشة تلفزيونية بحجم 10,6 بوصات، ومساحة اكبر بالنسبة للمقاعد المطلة على النوافذ بفضل التصميم العمودي لحائط الطائرة من الداخل.

الطائرة القطرية A350 على أرض مطار الدوحة الدولي

سجلت زيادة بـ 89 مليار دولار .. تأثرت بانخفاض أسعار النفط

«الوطني»: تريليون دولار القيمة السوقية لأسواق الخليج في 2014

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان أسواق الأسهم لدول مجلس التعاون الخليجي العام 2014 أقفلت على تراجع مقارنة مع بداية العام، حيث شهدت الأسواق انتعاشا لمعظم العام 2014 بدعم من قوة الأوضاع الاقتصادية. إلا أن تراجع أسعار النفط في وقت لاحق تسبب في تراجع أداء الأسواق العالمية وأسواق دول الخليج بشكل كبير ما أدى إلى محو معظم الأرباح. فقد أقفل مؤشر ستاندرد ان بورز لدول مجلس التعاون بارتفاع بواقع 1٪ فقط خلال العام بعدما كان قد ارتفع بواقع 23٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام. وقد استقرت القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون عند تريليون دولار بعد أن سجلت زيادة بواقع 89 مليار دولار في العام 2014.

وكانت أسواق الأسهم لدول مجلس التعاون الخليجي قد سجلت انطلاقة قوية في بداية العام 2014، إذ ساهم تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي بدعم من ارتفاع أسعار النفط، في جعلها أسواق جاذبة، لاسيما عند مقارنتها مع الأسواق الناشئة التي استمرت بالتراجع. وقد استفادت الأسواق الإقليمية من إعادة تصنيف أسواق الإمارات وقطر من الأسواق الأولية الى الأسواق الناشئة.

وبحلول منتصف العام، شهدت الأسواق تراجعا كان منتظرا خلال منتصف العام وذلك نتيجة زيادة المخاوف بشأن الأوضاع الجيوسياسية في العراق ودول أخرى بالإضافة إلى بعض العوامل السوقية. ولكن بحلول نهاية الربع الثالث من العام 2014، شهدت أسواق الأسهم الخليجية أداء قويا مع تحقيق مكاسب سنوية بلغت 50٪ و32٪ للإمارات وقطر على التوالي و23٪ لمؤشر «ستاندرد اند بورز» لدول مجلس التعاون الخليجي. في الوقت نفسه، ارتفع مؤشرا «ستاندرد اند بورز 500» و«ستاندرد اند بورز» للأسواق الناشئة بواقع 7٪ و3٪ على التوالي.

لكن الأسواق عادت وسجلت تراجعا حادا في الربع الأخير من العام 2014، ما أدى إلى محو معظم الأرباح التي تم تسجيلها في الفترة الأولى من العام. فقد أدى تراجع أسعار النفط بواقع 50٪ إلى بروز العديد من المخاوف بشأن الأوضاع المالية وأسعار التعادل للنفط والأثر الذي قد يواجهه الإنفاق الحكومي. وأصبحت تلك الأمور محط اهتمام المستثمرين، وتركت أثرا على أسواق المنطقة. وقد تراجع مؤشر «ستاندرد اند بورز» لدول مجلس التعاون الخليجي بواقع 18٪ خلال الربع الأخير من العام. كما ازدادت حدة التقلبات مقارنة مع الأرباع الثلاثة الأولى من العام.

وقد خيم هذا التراجع في الأخير من العام على جميع الأسواق الخليجية، ولكن بدرجات متفاوتة، إذ تراوح ما بين 21٪ في دبي و4٪ في البحرين. ومن الممكن أن تكون القيم المرتفعة في بعض الأسواق قد لعبت دورا في تحديد حجم التصحيح فيها. فعلى سبيل المثال، ارتفع مؤشر دبي بواقع 50٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام فيما سجل مؤشر البحرين ارتفاعا أكثر اعتدالا بلغ 18٪.

وتفسر التقلبات أيضا تفاوت حجم الخسائر التي تكبدتها أسواق المنطقة خلال الربع الأخير من العام 2014.

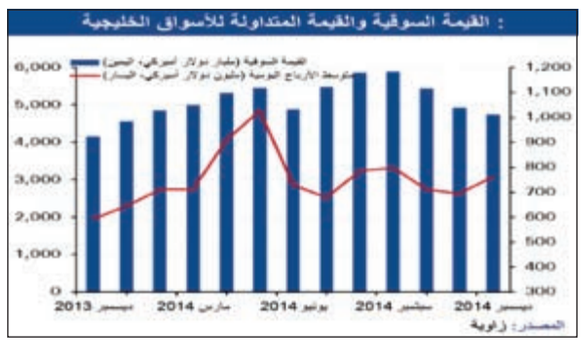

أسواق دول مجلس التعاون الخليجي

	2014 التغير (٪) السنوي	الربع الرابع 2014 التغير (٪)	صافي الاحتياطات نسبة من الناتج المحلي	النفط و الغاز نسبة من الرسملة
سوق ابو ظبي	6	18-	284	0.8
بورصة البحرين	14	3-	30	.
سوق دبي المالي	12	25-	4-	0
سوق السعودية	1-	23-	102	19
سوق الكويت	3-	11-	310	1
سوق مسقط	7-	15-	32	6
بورصة قطر	18	11-	140	5

المصدر: زاوية / تقديرات بنك الكويت الوطني

وفسر التراجع في الأسواق الخليجية بشكل كبير ما أدى إلى محو معظم الأرباح. فقد أقفل مؤشر ستاندرد ان بورز لدول مجلس التعاون بارتفاع بواقع 1٪ فقط خلال العام بعدما كان قد ارتفع بواقع 23٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام. وقد استقرت القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون عند تريليون دولار بعد أن سجلت زيادة بواقع 89 مليار دولار في العام 2014.

وكانت أسواق الأسهم لدول مجلس التعاون الخليجي قد سجلت انطلاقة قوية في بداية العام 2014، إذ ساهم تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي بدعم من ارتفاع أسعار النفط، في جعلها أسواق جاذبة، لاسيما عند مقارنتها مع الأسواق الناشئة التي استمرت بالتراجع. وقد استفادت الأسواق الإقليمية من إعادة تصنيف أسواق الإمارات وقطر من الأسواق الأولية الى الأسواق الناشئة.

وبحلول منتصف العام، شهدت الأسواق تراجعا كان منتظرا خلال منتصف العام وذلك نتيجة زيادة المخاوف بشأن الأوضاع الجيوسياسية في العراق ودول أخرى بالإضافة إلى بعض العوامل السوقية. ولكن بحلول نهاية الربع الثالث من العام 2014، شهدت أسواق الأسهم الخليجية أداء قويا مع تحقيق مكاسب سنوية بلغت 50٪ و32٪ للإمارات وقطر على التوالي و23٪ لمؤشر «ستاندرد اند بورز» لدول مجلس التعاون الخليجي. في الوقت نفسه، ارتفع مؤشرا «ستاندرد اند بورز 500» و«ستاندرد اند بورز» للأسواق الناشئة بواقع 7٪ و3٪ على التوالي.

لكن الأسواق عادت وسجلت تراجعا حادا في الربع الأخير من العام 2014، ما أدى إلى محو معظم الأرباح التي تم تسجيلها في الفترة الأولى من العام. فقد أدى تراجع أسعار النفط بواقع 50٪ إلى بروز العديد من المخاوف بشأن الأوضاع المالية وأسعار التعادل للنفط والأثر الذي قد يواجهه الإنفاق الحكومي. وأصبحت تلك الأمور محط اهتمام المستثمرين، وتركت أثرا على أسواق المنطقة. وقد تراجع مؤشر «ستاندرد اند بورز» لدول مجلس التعاون الخليجي بواقع 18٪ خلال الربع الأخير من العام. كما ازدادت حدة التقلبات مقارنة مع الأرباع الثلاثة الأولى من العام.

وقد خيم هذا التراجع في الأخير من العام على جميع الأسواق الخليجية، ولكن بدرجات متفاوتة، إذ تراوح ما بين 21٪ في دبي و4٪ في البحرين. ومن الممكن أن تكون القيم المرتفعة في بعض الأسواق قد لعبت دورا في تحديد حجم التصحيح فيها. فعلى سبيل المثال، ارتفع مؤشر دبي بواقع 50٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام فيما سجل مؤشر البحرين ارتفاعا أكثر اعتدالا بلغ 18٪.

وتفسر التقلبات أيضا تفاوت حجم الخسائر التي تكبدتها أسواق المنطقة خلال الربع الأخير من العام 2014.

فقد واجهت معظم هذه الأسواق تقلبات مماثلة في السابق. لكن سوق دبي لطالما شهد مستويات عالية من التقلبات، وهو ما يفسر ردة فعل السوق الملحوظة على تراجع أسعار النفط.

كما ان اختلاف الوضع المالي بين الدول الخليجية قد يكون سببا في تفاوت حجم الخسائر في أسواقها. فالأسواق التي تمتلك احتياطات وفيرة (تقاس بنسبة صافي الاحتياطات من الناتج المحلي الإجمالي)، بما فيها أسواق قطر وأبو ظبي والكويت، قد شهدت تراجعا أقل مقارنة بالأسواق الأخرى ذات الأوضاع المالية الأقل قوة خاصة أسواق دبي وعمان، حيث استطاعت هذه الاحتياطات أن تشكل مصدر دعم خلال فترة تراجع أسعار النفط.

ويفسر التفاوت أيضا بالوزن الذي تمثله شركات النفط والغاز في أسواق الأسهم. ويظهر هذا جليا في السوق السعودي، حيث تستحوذ شركات النفط والغاز على 19٪ من القيمة السوقية، ما أدى إلى تسجيل السوق السعودي ثاني أسوأ أداء بعد سوق دبي. وكذلك الحال بالنسبة للسوق العماني الذي سجل ثالث أسوأ أداء بين الأسواق. وفي المقابل، سجل سوق البحرين أقل الخسائر نتيجة التنويع الاقتصادي وعدم إدراجها لأي من شركات النفط والغاز، رغم أن الوضع المالي للبحرين هو الأقل قوة بين أقرانها.

من جهة ثانية، شهدت مستويات السيولة في السوق ارتفاعا خلال العام 2014، وكان ذلك أكثر وضوحا في الإمارات وقطر في الوقت الذي يترقب فيه السوقان رفع تصنيفهما إلى الأسواق الناشئة. وقد بلغ متوسط التداول اليومي في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي 2,8 مليار دولار في الربع الأخير من العام 2014 مرتفعا بواقع 56٪ مقارنة بالربع الرابع من العام 2013.

ولقد جاء أداء سوق الكويت للأوراق المالية مشابها إلى حد ما لأداء الأسواق الإقليمية خلال العام 2014. ولكن انتعاش السوق ثم تراجعه لم يظهرا بالدرجة نفسها التي سجلتها بعض الأسواق الأخرى. فقد أغلق المؤشر الوزني للسوق بتراجع بواقع 3,1٪. وقد شهدت الأسهم الأصغر تراجعا أكبر كما يظهر في المؤشر السعري الذي تراجع بواقع 13,4٪ في العام 2014. وقد تراجعت القيمة السوقية بواقع ربع مليار دينار لتنهي العام عند 29,5 مليار دينار. كما تراجعت مستويات التداول أيضا في العام 2014 مقارنة بالعام الماضي. ومن جانب آخر، تحسن الاهتمام الأجنبي بالسوق المحلي بشكل ملحوظ وذلك نتيجة ارتفاع وزن السوق الكويتي وفق بعض معايير الأسواق الأولية.

وقد سجل سوق الكويت للأوراق المالية أرباحا جيدة خلال معظم العام 2014 بدعم من قوة الأوضاع الاقتصادية. ومن المتوقع أن يحافظ النمو الاقتصادي على تسارع وتيرته بدعم من الإنفاق الحكومي والخطة الخمسية للتنمية. وقد كان المؤشر الوزني قد ارتفع، قبل التراجع الذي سببه انخفاض أسعار النفط، بواقع 9٪ منذ مطلع العام، كما سجل السوق مكاسب بنحو 3 مليارات دينار في القيمة السوقية. وعقب انخفاض أسعار النفط، تراجع كل من المؤشر الوزني ومؤشر «كويت 15» بواقع 11,2٪ و12٪ على التوالي، كما تراجع المؤشر السعري بواقع 14,3٪. كما زاد اعتدال أرباح الشركات من الضغط على أداء السوق. كما تراجعت أيضا مستويات التداول خلال العام 2014. فقد بلغت قيمة التداول اليومي 29 مليون دينار في المتوسط خلال العام 2014، متراجعة بواقع 44٪ على أساس سنوي.

من الواضح أن هذا العام قد استفاد من زيادة تدفقات الأموال الأجنبية في السوق، حيث تشير بيانات مستويات التداول الشهرية إلى أن حصة المشترين غير الكويتيين قد بلغت 15٪ في المتوسط خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام مقارنة مع 9٪ في المتوسط للعام 2013 (لم تتوافر بعد الآن البيانات الخاصة بشهر ديسمبر). أحد العوامل لذلك هو زيادة وزن الكويت في الأسواق الأولية بعد رفع أسواق الإمارات وقطر إلى مرتبة الأسواق الناشئة.

«كامكو»: 21,6 مليار دولار انخفاض السوق الكويتي من القيمة المتداولة بالخليج بتراجع 2,7٪

قال التقرير الشهري الصادر عن إدارة بحوث الاستثمار في شركة «كامكو» ان وتيرة النمو المتسارعة في أسواق الأسهم الخليجية تباطأت خلال الربع الأخير من عام 2014، حيث تآكلت المكاسب التي حققتها 3 أسواق من أصل 7 أسواق في المنطقة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2014، وبالتالي أنهت أسواق السعودية والكويت ومسقط تداولاتها في المنطقة الحمراء في نهاية عام 2014 على الرغم من تسجيلها معدلات نمو بدت قابلة للاستمرار منذ بداية العام. مازال ارتفاع سعر الدولار بالتزامن مع هبوط أسعار النفط يضغطان بشكل كبير على أسواق الأسهم العالمية والخليجية التي شهدت خلال الفترة الأخيرة عمليات عشوائية للأسهم المدرجة نتيجة مخاوف المستثمرين المتزايدة من استمرار هبوط أسعار النفط التي سيكون تأثيرها سلبي على حجم الإيرادات المالية لدول الخليج تحديدا والتي سوف يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والإنفاق الرأسمالي. وصل سعر برميل النفط تحت الـ 50 دولارا، مما يثير شكوكا جدية بشأن قدرة حكومات المنطقة على تمويل مخططاتها للإنفاق الرأسمالي في السنوات المقبلة.

ولكن إعلان كل من حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دبي عن الميزانية التوسعية الخاصة بالسنة المالية 2015 وذلك خلال الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر عام 2014، أدى إلى طمأنة أسواق المنطقة بشأن مضيهما قدما في مخططات الإنفاق خلال عام 2015، حيث كان هذا الإعلان بمنزلة رسالة واضحة إلى الأسواق تؤكد قدرتهما على الاستمرار والتحمل في ظل بيئة أسعار النفط المنخفضة، كما أكدت السعودية أنها لن تتنازل عن حصتها السوقية من النفط.

وفي تحليل أداء أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية عام 2014، قال التقرير ان السوق الكويتي شهد انخفاضا حادا في حصته من القيمة الإجمالية المتداولة في الأسواق الخليجية والتي شكلت نحو 2,7٪ أو 21,6 مليار دولار من إجمالي قيمة التداولات في عام 2014 بالمقارنة مع حصته البالغة 7,9٪ أو 39,5 مليار دولار في عام 2013. وكانت بورصة قطر أفضل أسواق المنطقة أداء خلال عام 2014، إذ بلغ إجمالي عوائدها 18,4٪ في مقابل 24,2٪ خلال عام 2013. وعلى الرغم من تراجع نشاط التداول في بورصة البحرين إلى أدنى مستوياته خلال عام 2014، فقد شهدت ثاني أعلى معدل نمو بارتفاعها بنسبة 14,2٪ تلاها سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية بارتفاع بلغ 12,0٪ و5,6٪ على التوالي، كما ارتفعت القيمة السوقية الكلية لأسواق الأسهم الخليجية مجتمعة بنسبة 7,6٪ لتصل إلى 1 تريليون دولار أميركي بالمقارنة مع 961,5 مليار دولار في نهاية عام 2013.

من ناحية أخرى، سجل نشاط التداول ارتفاعا كبيرا بلغت نسبته 60,3٪ وبلغت القيمة المتداولة 796,6 مليار دولار خلال عام 2014 بالمقارنة مع 497,1 مليار دولار خلال عام 2013. وشكل أداء أسواق الأسهم الخليجية في نهاية عام 2014 صدمة للمستثمرين إذ كانوا يتوقعون استمرار الاتجاه الصعودي الذي شهدته الأسواق في عام 2013 خلال عام 2014. وساهم تراجع أسعار النفط في هبوط مؤشرات الأسواق خاصة خلال الربع الأخير من العام، ودفع تلك الأسواق إلى عمليات بيع عشوائية مما أثر على أداء المؤشرات في أسواق الأسهم الخليجية كافة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التراجع الذي شهدته أسواق المنطقة، فقد ارتفعت قيمتها السوقية مجتمعة بنسبة 7,6٪ لتصل إلى 1 تريليون دولار نتيجة إدراج عدة الشركات خلال عام 2014. وواصل السوق السعودي الاستحواذ على الجزء الأكبر من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأسهم الخليجية مسجلا ارتفاعا بنسبة 46,8٪ في مقابل تراجع طفيف عن حصته في عام 2013 حين بلغت 48,6٪، في حين احتل السوق القطري المرتبة الثانية بحصة سوقية بلغت نسبتها 18,0٪. وواصل نشاط التداول ارتفاعه خلال عام 2014 بعد التراجع الذي شهده في عام 2013، حيث ارتفعت قيمة التداولات بنحو 299,5 مليار دولار لترتفع بنسبة تجاوزت الـ 60٪ بالمقارنة مع قيمة التداولات في عام 2013 لتصل إلى 796,6 مليار دولار. شكلت القيمة المتداولة في السوق السعودي خلال عام 2014 الجزء الأكبر من القيمة المتداولة في الأسواق الخليجية كما شهدناها خلال السنوات الماضية، إذ ارتفع إجمالي القيمة المتداولة في السوق السعودي بمقدار 207,5 مليار دولار أو ما يعادل 56,9٪ لتصل إلى 572 مليار دولار خلال عام 2014 والتي تشكل نحو 71,8٪ من إجمالي قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية، مسجلا تراجعا طفيفا عن حصته السوقية من إجمالي التداولات في عام 2013 حين وصلت إلى 73,3٪.

شهد السوق القطري أعلى ارتفاع في نشاط التداول على أساس سنوي، إذ ارتفع إجمالي القيمة السوقية المتداولة بمقدار 34,1 مليار دولار أميركي أو ما يشكل 165,8٪ لتصل إلى 54,6 مليار دولار أميركي خلال عام 2014. فيما استحوذ السوق القطري على 6,9٪ من إجمالي قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية في عام 2014.

من جهة ثانية، شهد سوق دبي ثاني أعلى ارتفاع في نشاط التداول على أساس سنوي، إذ ارتفع إجمالي القيمة المتداولة في سوق دبي بمقدار 59,5 مليار دولار أو ما يوازي 136,6٪ لتصل إلى 103,0 مليار دولار خلال عام 2014 لتشكل نحو 12,9٪ من إجمالي قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية. كما ارتفعت القيمة المتداولة لأسواق الأسهم الإماراتية مجتمعة إلى أكثر من الضعف لتصل إلى 142,5 مليار دولار مسجلة ارتفاعا بقيمة 75,9 مليار دولار أو ما يوازي 114,1٪، كما شكل إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الإماراتية نحو 17,9٪ من إجمالي قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية في عام 2014.

وقال التقرير ان عام 2014، شهد نشاطا متزايدا في زيادة رؤوس الأموال لبعض الشركات في السوق الرسمي تزامنا مع الإعلان عن طرح عدة اكتتابات خاصة خلال الربع الثالث من العام، وقد تم إدراج أسهم 15 شركة عام 2014 وهو يعتبر أكبر عدد للشركات الجديدة التي أدرجت منذ عام 2008، حيث تصدر السوق السعودي المركز الأول من ناحية عدد الشركات الجديدة المدرجة إذ بلغ إجمالي الشركات المدرجة في السوق ست شركات جديدة كان أكثرها أهمية إدراج أسهم البنك الأهلي التجاري (NCB) الذي تم في الرابع عشر من شهر نوفمبر2014. كما شهد سوق دبي المالي إدراج أسهم أربع شركات جديدة خلال عام 2014 وكان إدراج أسهم مجموعة إعمار مولز (Emaar Malls) الحدث الأكثر ترقبا في السوق.

من ناحية أخرى، شهد سوق مسقط إدراج أسهم ثلاث شركات في السوق الموازي. وانتهى عام 2014 بإدراج أسهم شركة الاتصالات الكويتية (VIVA)، وكان الإدراج الوحيد الذي شهده السوق الكويتي في عام 2014.

الهيئة العامة للصناعة

تنويه

بالإشارة إلى الإعلان المنشور من قبل الهيئة العامة للصناعة بالصحف المحلية يوم الاثنين الموافق 29-12-2014، والخاص بأسماء المتخلفين عن سداد المستحقات المالية للهيئة عن القسائم المخصصة لهم، ومطالبتهم بمراجعة الهيئة لتسوية الرصيد المستحق.

فقد ورد خطأ بأدراج السادة

1- ورثة يوسف خالد العدساني
2- مصنع الأنابيب البلاستيكية
3- يوسف خالد العدساني
4- شركة الخرافي جلوبال
5- شركة توزيع المعلبات المحفوظة
6- بوابة الشرق العقارية
7- الشركة الأولى لصناعة الحديد
8- بدر بزيع الياسين

ضمن الأسماء الواردة بالكشف، وتؤكد الهيئة العامة للصناعة أن المذكورين من العملاء الملتزمين بسداد كافة المستحقات المترتبة على القسائم العائدة لهم.

وعليه وجب التنويه والاعتذار عن هذا الخطأ غير المقصود

الرتاج للاستثمار Al Ritaj Investment

تذكير

لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية

يسر مجلس إدارة شركة الرتاج للاستثمار (ش.م.ك) مقفلة، بتذكير السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية، والمزمع عقدهما يوم الأحد 2015/01/18 في تمام الساعة 12:00 م، في مقر مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة - الدور الأول - قاعة (ب) وذلك للنظر في البنود المدرجة على جدولي أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

النظر في تقرير وتوصيات مجلس الإدارة فيما يتعلق بأعمال الشركة للسنة المنتهية في 2013/12/31 وإعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية ومراقب الحسابات للسنة المنتهية في 2014/12/31 وتحديد أتعابهم.
انتخاب وتعيين مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

توفيق أوضاع الشركة طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته بالقانون رقم 97 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور الاجتماع أو من ينوب عنهم قانوناً مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس هاتف 22464579 / 22464565 خلال ساعات العمل الرسمية.

والله ولي التوفيق

رئيس مجلس الإدارة